السياسات الأمنية الحديثة: ضرورة الانتقال من الزامية الحسم العسكري الى البحث عن النصر السياسي

Modern security policies: the need to move from compulsory military action to the search for political victory

زروقة إسماعيل أستاذ محاضر أ
جامعة المسيلة - الجزائر
Ismail.zerrouga@univ-msila.dz

الارسال: 2021/10/26	تاريخ القبول: 2021/11/13	تاريخ النشر: 2022/01/25

ملخص :

شكلت ظاهرة الحروب و النزاعات وما تزال صورة للتعقيد والتشابك ، وذلك لتعدد المسببات المحفزة والمنتجة لها ، متجاوزة الفضاءات الإقليمية الى الفضاءات العالمية ، مجسدة بذلك شدة التشابك الداخلي والخارجي وما يرتبط بها من ظهور أنماط جديدة من السياسات الأمنية المختلفة ، التي عكفت الى تبني عقائد و استراتيجيات متباينة لتحقيق الهدف المراد من الحروب ، مما انتج لنا العديد من التجارب و الأنماط لهذه السياسات الأمنية المختلفة ، التي ركز معظمها على أولوية الحسم العسكريmilitary success، ولكن هذه النماذج سرعان ما انتقدت من طرف المفكرون و الاستراتيجيون لانحسارها في ثنائية (الغالب VS المغلوب) ، مما أدى الى بروز و تبلور سياسات أمنية حديثة تقوم على فكرة أساسية مفادها ، أن النصر السياسي political victory الذي يعبر عن حالة سياسية من الاطمئنان من عدم وجود بذور جديدة للحرب هو الهدف الذي تنشده هذه السياسات، و بالتالي تحاول هذه الورقة مناقشة هذه الجدلية استنادا الى أفكار و طروحات نظرية ، متجاوزة المقاربات الكلاسيكية التي هيمنة على حقل الدراسات الاستراتيجية لفترة طويلة .

الكلمات المفتاحية: السياسات الأمنية؛ الحسم العسكري؛ النصر السياسي؛ الفكر الاستراتيجي؛ الردع النووي.

***المؤلف المرسل: زروقة إسماعيل**

Abstract:

The phenomenon of wars and conflicts has formed and is still a picture of complexity and intertwining, due to the multiplicity of motivating and producing causes, transcending regional spaces to global spaces, embodying the intensity of internal and external

entanglement and the associated emergence of new types of different security policies, which have embarked on adopting beliefs and strategies They differed in order to achieve the desired goal of wars, which resulted in many experiences and patterns for these different security policies, most of which focused on the priority of military success, but these models were soon criticized by thinkers and strategists for their decline in the duality (winner vs loser) Which led to the emergence and crystallization of modern security policies based on the basic idea that the political victory, which expresses a political state of reassurance that there are no new seeds of war, is the goal pursued by these policies, and therefore this paper attempts to discuss this controversy. Based on theoretical ideas and propositions, surpassing the classical approaches that dominated the field of strategic studies for a long time a kind
Keywords: : security policies; Military success; Political victory; Strategic thinking; Nuclear deterrence.

مقدمة:

لقد ركز الفكر الاستراتيجي منذ القديم على فكرة جوهرية مفادها أن الحصول على القوة gettin power، و زيادتها increasing power لا يتأتى الا عبر استخدام الوسائل العسكرية ، وظل هذا النمط من التفكير مسيطرا لحقبة زمنية طويلة ، لكن مع التطور الرهيب الذي أحدثته الثورة التكنولوجية عامة ، و دخول الذرة الى حقل الدراسات الاستراتيجية خاصة ، برزت الى السطح أفكار و نظريات جديدة مبنية على نقد الطروحات و المقاربات الاكاديمية للظاهرة ، و هو ما أدى بالانتقال من تحقيق المصلحة الوطنية national interest عبر استخدام القوة و هزم العدو عسكريا ، الى ضرورة البحث عن الحالة التي تكون فيها الدولة قادرة على فرض منطق النصر السياسي political victory ، الذي يوفر الشعور بالطمأنينة من عدم وجود تهديدات لوجودها survival، و هو ما تحاول هذه الورقة محاججته عبر **الإشكالية التالية : كيف أثر مفهوم النصر السياسي على السياسات الأمنية الحديثة و جعلها تتبنى سياسات عملية جديدة ،** و تفترض الدراسة للإجابة على هذه الإشكالية فرضية مركزية مفادها : لقد أدت الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية الى تغيير جذري لظاهرة الحرب و نهايتها المثالية (ثنائية الغالب vs المغلوب)، و لاختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، الذي يمكننا من التفسير و التحليل المنظم للظاهرة محل الدراسة ، و قد قسمت الورقة الى ثلاثة محاور كالاتي :

المحور الأول: ماهية السياسة الامنية
المطلب الأول: ضبابية مفهوم السياسة الأمنية
المطلب الثاني: الفواعل المؤثرة في رسم السياسة الأمنية
المحور الثاني: المنظورات الاستراتيجية لفكرة الحرب
المطلب الأول: ظاهرة الحرب عند المدارس الكلاسيكية
المطلب الثاني: بروز الفكر النيوكلاوزفيتسي كنقد للفكر التقليدي
المحور الثالث: انعكاسات الأليات الجديدة على هندسة السياسات الأمنية الحديثة
المطلب الأول: تأثير الردع النووي على ظاهرة الحرب
المطلب الثاني: دور الحروب الجديدة في رسم السياسات الأمنية الحديثة
خاتمة

المحور الأول: ماهية السياسة الأمنية

تسعى الدول في سبيل مواجهة التحديات التي تهدد اقليمها ولتحقيق أمنها المجتمعي الى تبني سياسة أمنية فعالة ورشيدة، تراعي في ذلك خصوصية عوامل القوة والضعف التي يشوبها

المطلب الأول: ضبابية مفهوم السياسة الأمنية

يعتبر الامن من المفاهيم التي أثارت جدلا واسعا في الأوساط الاكاديمية و لم يلقى اجماعا حول تعريف واحد جامع مانع متفق عليه ، و هذا راجع للصراع الذي يشهده المفهوم بين المدارس المختلفة ، و هو ما ذهب اليه المفكر ronnie lipschutz في كتابه on security الى انه ليس هناك صراع فقط حول مفهوم الامن بين الأمم ، و لكن هناك أيضا صراع حول مفهوم الأمن بين المفاهيم و النظريات [1] ، و بذلك يعتبر أحد المفاهيم الأكثر تعقيدا في الدراسات السياسية والدولية، وذلك لتشابك عناصره من جهة، وارتباطه بخارطة إدراكية لقراءة وتفسير الحالات أو المجالات أو الظواهر من جهة أخرى. فالأمن هو حالة من الإدراك النسبي للاستقرار والفوضى، ولهذا يقتضي التعامل معه كظاهرة حركية حيوية متعددة الأبعاد والفواعل والغايات وسريعة التشكل وغير ثابتة من حيث منطق الفهم أو التفسير.

ارتبط مفهوم الأمن في البداية بالمنطق الواستفالي الدولاتي، وكان مفهوما تقليديا بسيطا يتمحور حول غياب التهديدات العسكرية للدولة، والمهددة للسيادة. حيث يعرفه Barry Buzan وهو من كبار المتخصصين في موضوع الأمن على أنه:"العمل على التحرر من التهديد" ،أما Henery Kissingerفيرى أن الأمن هو:"أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء " ،عن طريق البحث عن القوة والمزيد من القوة ، والحفاظ على هذه القوة في تزايد مستمر ، ثم إظهار هذه القوة demonstrating power ،وهذه الزاوية التي ينظر منها الواقعيون لموضوع الأمن ، وبالتالي اختزاله

في مفهوم القوة، ولكن مع الحركية والديناميكية المستمرة التي يشهدها العالم أصبحت هذه النظرة ضيقة ولا تستطيع استيعاب التحولات والمستجدات التي تطرأ على الساحة الدولية، وبالتالي بدأنا نتجه إلى تبني نظرة أوسع لموضوع الأمن ، فتجاوز الجوانب العسكرية ليشمل جوانب جديدة، عجزت النظرة التقليدية لإدراكها، فأصبحنا نتحدث عن المجتمع كوحدة تحليلية، والأمن المجتمعي الذي يتعلق بالجوانب الاقتصادية و البيئية والديموغرافية، بل ذهبنا إلى أبعد من ذلك إذ أصبح الأمن الآن يهتم بالفرد الإنسان تحت ما يسمى بالأمن الإنساني، الذي لا يقتصر على المنطق الدولاتي أو على الحاجة للاستقرار السياسي بل لضمان حاجيات الكيان ومنطق الوجدان وهذا ما تحدث عنه Amartya senفي كتابه " Developpement As freedom " أن الأمن هو:"في كرامة وشرف وصحة الإنسان."

و هذا ما انعكس على السياسة الأمنية عند تعريفها فهي مجموعة من المبادئ والأسس والتصورات والإدراكات التي تهدف في مجموعها إلى الحفاظ على الأمن القومي، والذي لم يعد يعني في مفهومه التقليدي إلى: "الحفاظ على الحدود من العدو الخارجي " ، بل ألغى التطور التكنولوجي الرهيب عامل الحدود والجانب العسكري، فبعد أن كنا نتحدث عن الأمن الصلب المنحصر في الاستراتيجية العسكرية، أصبحنا نتحدث عن الأمن الاقتصادي، والأمن البيئي والأمن الثقافي والامن الصحي، حتى بلغنا مرحلة عالية من التقدم أصبحت الدول فيه تبحث عن الأمن التكنولوجي والأمن المعرفي ، الذي جسدته الحروب السيبرانية الجديدة .

وبالتالي فالسياسة الأمنية تسعى إلى استخدام كل العوامل والتنسيق بينها، من أجل توجيه الدولة إلى تحقيق الأهداف العليا، فالأمن القومي في رأي : Barry buzan هو "قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة و وحدتها الوظيفية «،وبالتالي التركيز على القيم المركزية والتي تتضمن في مجملها: البقاء الدولاتي، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية... .[2]

المطلب الثاني العوامل المؤثرة في رسم السياسة الأمنية

تعتبر عملية بناء و رسم السياسة الأمنية لأية دولة processing من الأمور الجد معقدة ،و لذاك لتفاعل و تأثير العديد من الفواعل و القطاعات ، نحاول رصدها في النقاط التالية :

1- **الموقع الجيوبوليتيكي** : يعتبر الموقع الجغرافي لأي دولة من المحددات بالغة الأهمية في صياغة السياسة الأمنية نظرا لكون السياسة الخارجية تعتبر هي امتداد للسياسة الداخلية ، التي ترتكز في جوهرها على البعد الجغرافي ، و عند استقراء التاريخ نجد العديد من الأمثلة الموضحة لذلك ، فأحد اهم الأسباب التي ساهمت في هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على المجتمع الدولي ، انتهاجها لسياسة العزلة isolation policy و بناء الذات من جهة ، و ابتعادها عن مسرح الحرب العالمية الثانية

من جهة أخرى ، كذلك الاتحاد السوفيتي سابقا استفاد من المساحة الجغرافية الشاسعة ، و موقعه الجغرافي من تبني سياسة التدمير الثنائي المؤكد mutuel assured destruction أثناء التسابق النووي مع الولايات المتحدة الامريكية ، و على العكس من ذلك نجد أن احد أهم أسباب انهزام ألمانيا في الحرب العالمية الثانية و بقائها ضمن الدول الصاعدة ، انعدام الموقع الجغرافي المطل على البحار ، و انحسارها في البعد البري المشكل لقواتها المسلحة ، كما تجدر الإشارة الى ان احد اهم أسباب تبني إسرائيل لسياسة أمنية مبنية على نقل المعركة الى ارض العدو هو انعدام العمق الاستراتيجي.[3]

2- **المرتكز الديموغرافي** : يستند في شكله البارز على عدد السكان و معدلات الشباب و الشيخوخة ، و هو ما جعله احد المقومات الأساسية في رسم السياسات الأمنية التي ترتكز في جوهرها عند حشد الجيوش للحروب ، على قدرتها في تعبئة الجنود و تكوينهم النوعي ، و الاستفادة من المورد البشري الذي يعد الدعامة الأساسية في تطور الدول ، فعلى سبيل المثال تسعى العديد من الدول المتطورة من التأثير على الدول الأخرى عبر استخدام الدبلوماسية العامة ، التي ترتكز على استقبال النخب و تكوينها ضمن البرامج التعليمية ، و تلقينها للقيم الثقافية و المجتمعية لهذه الدول ، فيصبحون مستقبلا من صانعي القرار الذين يقيمون علاقات اقتصادية و سياسية قوية معهم ،[4] كما أن ظاهرة الهجرة أصبحت احد أهم الدعامات العسكرية و الاقتصادية للعديد من الدول التي تستقطب العمالة الأجنبية لتعويض معدلات الشيخوخة المرتفعة ، و يمكن ان نضرب مثالا بدولة النرويج التي تنتهج سياسة واضحة في جلب الصوماليين اليها ،باعتبار معدلات الخصوبة المرتفعة لديهم لسد هذا النقص ، كما أن العامل الديموغرافي بالنسبة لإسرائيل مهم حيث يتجلى في الجانب العسكري و تشير بعض الدراسات إلى أنه من بين 100 ألف مهاجر يهودي روسي يوجد 40 ألف من المهنيين من المستويات العالية، بينهم نسبة كبيرة من المهندسين ما يقارب 200 عالم متخصص في العلوم التكنولوجية التي تؤثر على مختلف الصناعات العسكرية .

3- **العامل الاقتصادي – التكنولوجي** : هنالك العديد من الدول التي تعتمد على هذا المقوم في بناء سياساتها الأمنية سواء بطريقة ماشرة عبر تطوير الأسلحة و المنظومات العسكرية ، او بطريقة غير مباشرة من خلال بناء اقتصاد منتج قادر على خلق الثورة و تعظيم القوة ، و احسن مثال على ذلك المركب الصناعي العسكري الأمريكي ، حيث في خطابه الشهير بمناسبة انتهاء عهدته في 17 جانفي 1961 أشاد الرئيس ايزنهاور ، الولايات المتحدة الامريكية من عائدات المركب الصناعي العسكري قائلا:" هذا الاتحاد بين مؤسسة عسكرية ضخمة ، و مصنع خاص يعنى بالتسليح على قدر كبير من الأهمية ، و يعتبر هذا حدثا جديدا في التاريخ الأمريكي ، فمن الممكن ان يعرف هذا النفوذ نموا متعاظما و باحجام كبيرة"، حيث كانت الولايات المتحدة الامريكية خلال مرحلة الحرب الباردة تطلق

سباق التسلح مدعية بأنها تعاني من تأخر عن الاتحاد السوفيتي الأقوى نسبيا ، فسواء تعلق الامر بعدد الصواريخ ، او بالقوة النووية ، او بمدى تطور الأسلحة ،و ضل استراتيجيو المركب يظهرون الاتحاد السوفيتي على انه يحقق دائما تقدما طفيفا يجب دوما و دون توقف العمل لتداركه لتبرير السياسة الأمنية المنتهجة.[5]

المحور الثاني: المنظورات الاستراتيجية لفكرة الحرب

ما ميز الحروب عبر التاريخ انها بقيت محكومة بقوانين واضحة تتمثل في التغير الدائم والديناميكية المستمرة، سواء من حيث الفواعل أو القطاعات أو العمليات أو النتائج، ولهذا نحاول في هذا المحور ان نناقش هذه التطورات التي عرفتها هذه الظاهرة.

المطلب الأول: ظاهرة الحرب عند المدارس الكلاسيكية

معظم الكتابات التي تناولت موضوع الحرب تتفق على أن هذا اللفظ ارتبط في البداية بالجانب السلبي للإنسانية، فهي كما يراها البعض (Deadly Business) ، و في هذا الصدد يرى Karl von Clausewitz الحرب على أنها : " توظيف القوة العسكرية من أجل تحقيق الأهداف السياسية"، أو في كتب أخرى على أنها: " استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول إلى غايات الحرب"، نفس التفكير نلمسه عند Gray Colin الذي يرى في الحرب أنها: " العلاقة بين القوة العسكرية و الأهداف السياسية" [6]، و قد عرفها Raymond Aron بأنها:" قيادة مجمل العمليات العسكرية" انطلاقا من هذه التعاريف يمكننا أن نستنتج أن الحرب هي نشاط عسكري من أجل تحقيق الأهداف السياسية، كما أنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال توظيف القوة العسكرية بين الدول، و بالتالي فمجمل هذه التعاريف يغلب عليها الطابع العسكري و تركز على عنصر القوة.[7]

و هو ما أدى الى تكريس فكرة القطيعة بين الحرب و السياسة ، حيث يقول von moltke : اذا بدأت الحرب فلا صوت للسياسة " ، و على السياسيين أن ينتظروا نتيجة الحرب أي الحسم العسكري ليبدأ عملهم ، من خلال المفاوضات و اتفاقيات الصلح حول نتائج الحرب بالنظر الى ثنائية الغالب و المغلوب ، التي يفرض فيها دائما الغالب منطقه و شروطه على المغلوب ، الذي يتحمل نتائج الحرب ، و التي تكون عادة مقدمة لحرب أخرى جديدة ، نظرا للإحساس بالقهر و الظلم و التعسف من طرف الغالب الذي يطمح لبقاء المغلوب يتخبط في مرحلة الضعف ، و أحسن مثال يستشهد به هو نهاية الحرب العالمية الأولى و ابرام اتفاقية فرساي سنة 1919 ، التي نصت على أن المانيا هي السبب الرئيسي للحرب ، و بالتالي اجبارها على دفع التعويضات لدول الحلفاء ، و هو الأمر الذي لم تستسغه ألمانيا و جعلها تسارع الى الدخول في الحرب العالمية الثانية .

كان كلاوزفيتس يعارض هذا النمط من التفكير ، و كان يدعو الى أن قائد الأركان لابد ان يشارك في مجلس الوزراء cabinet لمناقشة مسالة الحرب ، و عدم تفرد القائد العسكري بها ، الا انه تم تحريف هذه الفكرة و ترجمتها بحيث ان قائد الأركان هو من يهيمن على قرار الحرب و يتفرد بالقرار ، لأنه كان يؤمن بخاصية ظاهرة الحرب و طبيعتها المختلفة عن طبيعة الظواهر الإنسانية و الاجتماعية الأخرى و قد مكنه ذلك إلى أن يرى أن الحرب ما لم يراه معاصروه، فلقد تأثر معاصروه كثيرا بالعقلانية التي سادت خلال عصرهم، و اعتقدوا أنهم سيحققون بنظرتهم العلمية ما كان يبحث عنه كل سياسي و استراتيجي منظرا أو مطبقا أي الوصول إلى القوانين الاستراتيجية التي لابد أن تكون موجودة و ما على الباحث إلا ليكتشفها و العقل وسيلتهم في ذلك، لكن Clausewitz سلك مسلكا مخالفا لسلكهم لقد كان رجلا ميدانيا قبل أن يكون رجل علم[8]، و كل علم حصل عليه كان و هو يرتدي اللباس العسكري، لقد رأى الهزيمة و هو مساعد لأمير دولته، و ما من شك ان الهزيمة فاجأته و من ذلك تعلم درسا لم يتعلمه أسلافه و معاصروه، أن الحرب طبيعة خاصة و خصوصية هذه الطبيعة أنها مليئة بالمفاجآت، يعني أنه مهما كانت الحسابات لها دقيقة فهي في الأخير محكومة بالحظ مثل اي لعبة قمار و من ثم فهي غير محكومة بقوانين يمكن لعقل الإنسان البحث عنها و اكتشافها، لكن رغم ذلك كان Clausewitz أول من حاول أن يضع نظرية فلسفية للحرب، كلنه لم يحاول كثيرا الإجابة عن السؤال الذي شغل الجميع، و بدلا من أن يركز على سؤال كيف نفوز بالحرب طرح أسئلة أخرى أكثر أهمية من ذلك السؤال التقليدي فحاول التعريف بطبيعة الحرب من خلال الإجابة عن سؤاله الهام: لماذا تلجأ الدول للحرب.

المطلب الثاني: بروز الفكر النيوكلاوزفيتسي كنقد للفكر التقليدي

بعدما سيطر الفكر الكلاسيكي في تفسير ظاهرة الحرب لحقبة زمنية طويلة ، شهد حقل الدراسات الاستراتيجية ظهور مدرسة جديدة مع بداية القرن الواحد و العشرين ، يتزعمها كل من michael handle و collin gray الذين ثاروا ضد الأفكار التقليدية ، و طرحوا نظريات جديدة في كتاباتهم و اشهرها تواليا masters of war:classical strategic thought و modern strategy ، حيث حاولوا إعطاء قراءة نقدية لاهم الفرضيات و المسلمات التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية ،حيث قاموا في البداية بتحرير المسألة الاستراتيجية التي سيطر عليها العسكريون لفترة طويلة باعتقاد ان السلاح هو الحاسم في الحروب technology as a punishment ، و بالتالي يجب دوما البحث عن تطوير الأسلحة كما و نوعا ، و هو الفكر الذي سيطر على سباق التسلح بين الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد السوفياتي سابقا ، و لكن هذه المدرسة الجديدة اشارت الى أن هناك مساحات استراتيجية مهمة تم اغفالها forgotten dimensions لها تأثير كبير في الاعداد للحرب و في الأداء و حتى على نتائج الحرب ،و

بالتالي البحث في العلاقة بينها و بين قدرة الدولة في قراءة الوضع الاستراتيجي ووضع الخطط و تنفيذها ، و هو ما اصطلح على تسميته بالمساحات الاستراتيجية dimensions strategy و قسمت الى ثلاث مساحات ، التي كان ينظر اليها الفكر الكلاسيكي على انها مساحة واحدة و هي كالاتي :

1- مساحة الشعب و السياسة people and politics:وهي مقسمة الى مساحات فرعية أهما: - **طبيعة النظام السياسي political system** : و يقصد به نموذج الحكم الذي تنتهجه الدولة في إدارة شؤونها عامة و أثناء الحروب خاصة ، فمثلا في النماذج الديموقراطية مساحة اتخاذ القرار أثناء الحروب أكبر منها في الأنظمة الشمولية ، وهذا ما يتيح السرعة في اتخاذ القرارات ذات الفاعلية ، فمثلا يمكن لقائد كتيبة في جيش أن يستدعى الطيران الحربي اذا اقتضت الضرورة مباشرة دون المرور على الإجراءات البيروقراطية ، و يختصر الزمن الذي هو مهم جدا في إدارة العمليات العسكرية ، عكس الأنظمة غير الديموقراطية التي تمتاز بالمركزية المفرطة ،[9] و ينعكس عليها سلبا عند خوضها حروب العصابات التي تعتمد على المناورة و ليس المواجهة المباشرة.

- **الشعب people** : يعتبر عدد السكان انعكاس مباشر على عدد الجنود المشكلين للجيش ، و بالتالي يجب على الدولة ان تفصل في طبيعة الجيش المراد بناءه ، و الاختيار بين الجيش الاحترافي الذي يستند على التكوين العالي و المهارات الفائقة ، من خلال استهداف النوع على حساب الكم ، أو جيش تجنيدي يعتمد في بناءه على ضخامة الأعداد اثناء الحروب ، و القدرة على التعبئة الكبيرة .

2- مساحة الاستعداد للحرب preparing to war : و هي فكرة تم نفيها عند المدرسة الكلاسيكية ، التي تعطي أهمية بالغة لدور الاقتصاد و التكنولوجيا و تأثيرها المسبق في تحديد نتائج الحرب ، و هذا ما عملت على تحقيقه الدول المتقدمة التي تولي أهمية بالغة للبحث العلمي في مجال الأسلحة و العتاد ، اذ نجد أن ميزانية الولايات المتحدة الامريكية تفوق بستة عشر مرة الميزانية الروسية [10]، كذلك نجد ان هرمية الجيش البريطاني تقوم على مبدأ أن القوة البحرية هي السلاح الحاسم sea power، و بالتالي تعتبر نخبة النخبة التي تضم الجنود الاكفاء ، و هو ما انعكس على منظومة التسليح في المملكة المتحدة ، كالغواصات و البوارج الحربية و السفن الحربية و قاذفات الصواريخ .

3- مساحة الاقتتال fighting أو الحرب الحقيقية war propre : التي تتحكم فيها مجموعة من القواعد العملياتية كالمخروط الزمني time operation الذي وضع كتقديرات لتوقيت كل مرحلة ، و اللوجستيك و التكتيك في كيفية تطبيق الخطط و العمليات و هي من اختصاص القادة الميدانيين ، عكس المدرسة الكلاسيكية التي تعتقد ان الحرب هي عبارة عن أداءات فنية و مهارية و ليست تستند الى أسس علمية و نظريات مبنية على التجارب السابقة the war as a art not as science .

الاستخدام العقلاني لهذه المساحات يمكن حسب هؤلاء المفكرون من التحكم في الأثر الاستراتيجي strategic effect للحرب، ومن ثم في النتيجة المرجوة من هذا السلوك الذي يهدف حسبهم الى حسم الصراع وليس حسم الحرب فقط (حسم الحرب vsحسم الصراع) الذي يعبر عن الحالة السياسية لما بعد الحرب والنهاية المثالية لها، وبالتالي الاطمئنان من عدم وجود بذور لحرب جديدة وإرساء سلام حقيقي.[11]

المحور الثالث: انعكاسات الأليات الجديدة على هندسة السياسات الأمنية الحديثة

ان سعي الدول في بناء سياسات امنية فعالة يستند في معظم الأحيان على الاليات التي تستخدمها لذلك، فهي في تطور مستمر ودائم بهدف مواكبة التحديات والتهديدات التي تواجهها.

المطلب الأول: تأثير الردع النووي على ظاهرة الحرب

بعد الحرب العالمية الثانية حدث تطور أساسي أثر بشكل مباشر على ظاهرة الحرب يتمثل في:

1- دخول السلاح النووي في الفكر الاستراتيجي:

2- بداية مجموعة من الدوائر العلمية إخراجه من الدائرة العسكرية.

حيث أن بعد الحرب العالمية الثانية وجد الإنسان نفسه أمام أخطار أكبر بكثير من تلك التي شكلتها الحرب الشاملة، فبالتالي ابتكار السلاح النووي وضع العالم اما حقيقة جديدة: هي أن الحرب بإمكانها أن تقضي على وجوده لو استعمل السلاح النووي الذي انتشر بسرعة و زاد من القدرة التدميرية بسرعة مذهلة و لن يكون هناك مجالا للإنسان لإعادة بناء حضارته كما فعل السلاح التقليدي في الحربين العالميتين لو خاض حربا نووية.[12] بالنسبة لهؤلاء السلاح النووي هو مجرد سلاح جديد انتج ليستعمل، وهنا طرح الإشكال الجديد: اذا استطعنا أن نمنع الطفل الصغير من اللعب بلعبة جديدة، فهل يمكننا منع هؤلاء الذين بحوزتهم السلاح النووي عن استعماله إلى الأبد؟

برز مفكرون استراتيجيون خلال هذه المرحلة الجديدة التي امتدت إلى نهاية الحرب الباردة بعضهم من المؤسسات العسكرية و لكن أكثر شهرة و تأثيرا جاءوا من الجامعات و إن كانوا قد اشتغلوا أحيانا بالمؤسسات العسكرية، أولهم و أبرزهم في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية كان Bernard Brodie الذي اشتغل فيما بعد في مؤسسة Corporation Rand التي اقيمت بدعم من وزارة الدفاع الأمريكية سنة 1945 ، حيث نشر مقال تحت عنوان Strategic as Science الإستراتيجية كعلم، الهدف منه عدم بقاء الفكر الاستراتيجي حبيس الدوائر العسكرية و تطويره ، و تحويل الاهتمام بالشؤون العسكرية إلى الجامعات، ان brodie كان له الفضل في تحويل مسلمة الحرب من كيفية استعمال السلاح النووي في القتال إلى البحث عن كيفية منع استعماله، و هذا بفكرة الردع Deterrence ، التي سيطرت على الفكر الاستراتيجي النووي منذ بداية انتشاره.

كما أنجبت هذه المرحلة مفكرين من أمثال Thomas Schelling الذي ساهم كثيرا في تطوير نظرية الردع إلا انه اختلف مع Brodie في إيمانه بأنه ممكن للخوض في حرب نووية ضد الاتحاد السوفياتي لإجباره على الامتثال لإرادة أمريكا وقد أدخل Schelling نظرية للعب في الردع النووي، وفي الاستراتيجية النووية ككل واعتقد أن للاستراتيجية حسابات دقيقة وبالتالي انحاز إلى الفريق الذي اعتبرها علما، كما انتجت هذه المرحلة مفكرين استراتيجيين مثل Herman Kahn وآخرين.

لقد تميزت هذه المرحلة الخطيرة والخصبة في آن واحد ببروز مراكز للدراسات الاستراتيجية عبر العالم أنشأتها أولا الدول العظمى ثم انتشرت عدواها إلى الدول الأقل نفوذا أو هيمنة من حيث قوتها ودورها في العلاقات الدولة، وكانت هذه المراكز اما مستقلة شكليا أو تابعة صراحة للمؤسسات العسكرية، وبعضها يمثل امتداد لنفوذ المؤسسات العسكرية في الجامعات، وقد أحدث هذا تحالفا قويا بين السياسة والجيش، وكانت الأهداف المنشودة متشابكة وهي البحث عن السبل الكفيلة للبحث عن النصر السياسي بدلا من الحسم العسكري. [13]

وبالتالي كان لدخول الذرة الى حقل الدراسات الاستراتيجية انعكاسات مباشرة على المسلمات الرئيسية لظاهرة الحرب يمكن ادراج أهمها فيما يلي:

1-الانتصار العسكري أصبح أمر مستحيل لأن الحروب النووية لها تدمير شامل، وتهدد الدولة في جوهر وجودها survival ، و بالتالي ضرورة فحص و إعادة مراجعة مدى صدقية ثنائية (الغالب vs المغلوب).

2-عصر المواجهات النووية والنهاية الحتمية للبشرية أحدثت هلعا في أوساط المفكرين هدفه تجنب الحروب، وهذا ما انعكس على طبيعة العلاقات الدولية فيما بعد وعلى ظاهرة النزاعات المسلحة بصفة خاصة.

3-الأسلحة النووية العابرة للقارات ألغت العامل المكاني وهو الجغرافيا، وأهميتها في تحقيق الفوز، بسبب قدرتها على ضرب أي نقطة في الكرة الأرضية مهما ابتعدت، وأدى هذا الى اهتزاز المسلمة التي تعتبر أن العامل الجيوبوليتيكي هو المحدد رئيسي.

4-الغاء العامل الزماني time operation الذي ظل مسيطرا لوقت طويل في إدارة العمليات العسكرية، فالأسلحة النووية تحتاج الى بضع دقائق لتدمير العدو كليا أو جزئيا، بحسب الأهداف المسطرة مسبقا.

5-تطوير وسائل الدفاع يؤدي إلى سباقات و عواقب وخيمة ? how Much is enough ، بمعنى سباقات التسلح أصبحت لامتناهية من حيث الكم و النوع ، و هو ما سيأدي حتما الى ارهاق اقتصادي ينعكس بصورة مباشرة على الأوضاع الاجتماعية ، و هو ما حصل مع الاتحاد السوفياتي سابقا.

6-فقدان الاحلاف العسكرية أهميتها، و هو ما ارتكزت عليه الدول في التوقيع على مجموعة من المعاهدات لبناء السلام والامن، والابتعاد عن الحروب الا للضرورة التي تمليها المصلحة العليا للدولة national interest .

المطلب الثاني : دور الحروب الجديدة في رسم السياسات الأمنية الحديثة

لقد أدت الثورة الجديدة في الشؤون المعلوماتية الى تغييرات محورية في مفهوم الامن القومي ، الذي لم يعد يرتكز على الابعاد الأربعة التقليدية _ البر ، البحر ، الجو ، الفضاء _ ، بل بدأ يبرز المجال السيبراني كأحد الابعاد الجديدة ذات الأهمية الكبيرة لتحقيق الامن المجتمعي ، و هو ما شكل ساحة صراع جديدة بين الفواعل في العلاقات الدولية ، اذ تشير الدراسات ان الفرد يمكن ان يصل فقط الى 9% من ما هو منشور في الانترنت ، و يبقى 91% منه مشكلا ما يسمى الجانب المظلم أو الخفي dark side ، [14] ومن ثم أصبحت القوة السيبرانية cyber power كقوة ناعمة تعتمد على جاذبية النموذج والإقناع، التي لها تأثير كبير على المستوى الدولي والمحلي، فمن ناحية أدت إلى توزيع وانتشار القوة بين عدد أكبر من الفاعلين مما جعل قدرة الدولة على السيطرة موضع شك، ومن ناحية أخرى منحت الفاعلين الصغار قدرة أكبر على ممارسة كل من القوة الصلبة والقوة الناعمة عبر الفضاء السيبراني، وهو ما يعني تغيرا في علاقات القوى في السياسة الدولية.

يعد Joseph S.Nyeمن أبرز المهتمين بالقوة السيبرانية، حيث يعرفها بأنها :" القدرة على الحصول على النتائج المرجوة من خلال استخدام مصادر المعلومات المرتبطة بالفضاء السيبراني، أي أنها القدرة على استخدام الفضاء السيبراني لإيجاد مزايا للدولة، والتأثير على الأحداث المتعلقة بالبيئات التشغيلية الأخرى وذلك عبر أدوات سيبرانية"،[15] كما يوضح جوزيف.س ناي أن مفهوم القوة السيبرانية يشير إلى " مجموعة الموارد المتعلقة بالتحكم والسيطرة على أجهزة الحاسوب والمعلومات والشبكات الالكترونية والبنية التحتية المعلوماتية والمهارات البشرية المدربة للتعامل مع هذه الوسائل".

اختصر الفضاء السيبراني حاجز الزمان والمكان، وخلق مساحات للتفاعلات الداخلية والدولية في الواقع الافتراضي، ومن ثم برزت فضاءات جديدة للحروب بأدوات مختلفة، وأنماط جديدة تختلف عن الحروب التقليدية، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 كان الفضاء السيبراني ساحة الصراع والقتال بين تنظيم القاعدة و الولايات المتحدة، وفي عام 2007 جرت العمليات العدائية بين استونيا وروسيا في الفضاء السيبراني، وهو ما حدث أيضا في 2008 في الحرب بين روسيا و جورجيا، وجاء الهجوم الإلكتروني بفيروس "ستاكسنت" على برنامج إيران النووي عام 2012، ليبرز قوة الأسلحة السيبرانية في الصراعات الدولية.

ولعل أبرز ما يعزز انتشار الأنشطة غير السلمية في الفضاء السيبراني:

1. ارتباط العالم المتزايد بالفضاء السيبراني وزيادة خطر تعرض البنية التحية الكونية للمعلومات لهجمات سيبرانية.
2. استخدام الفاعلين من غير الدول للفضاء السيبراني لتحقيق أهدافهم وتأثير ذلك على سيادة الدولة.
3. انسحاب الدولة من قطاعات استراتيجية لصالح القطاع الخاص.
4. إشكالية تعامل الدول مع الشركات التكنولوجية متعدية الجنسيات، والتي أصبحت تفوق قدراتها، مثل مواقع الشبكات الاجتماعية كالفاسبوك وتويتر واليويتوب الذين أصبحوا فاعلين دوليين بامتياز.[16]

و من ثمة ظهرت حاجة الدول الى تعزيز تأمين قدراتها المعلوماتية عبر انتهاج أساليب حديثة في صياغة سياسات أمنية تتوائم و طبيعة التهديدات الجديدة ، فقامت بانشاء مراكز للفكر think tanks متخصصة في الأمن المعلوماتي ، مثل مركز عمليات الامن المعلوماتي الأمريكي information security operations center ، و كذلك المركز الروسي Global Internet Governance and Cyber Security ، و غيرها من المراكز في شتى انحاء العالم التي يرتكز دورها في تحويل المعلومات و المعطيات و البيانات التي يتم تجميها الى استراتيجيات و سياسات أمنية ، و تقديمها في شكل تقارير دورية لصانع القرار لتكريس مبدأ الامن المجتمعي .

الخاتمة:

ان الحفاظ على وحدة الدولة وتماسكها في مواجهة التحديات التقليدية منها والجديدة، يستلزم صياغة سياسة امنية فعالة ورشيدة، تمتاز بالديناميكة المستمرة والقدرة على إعادة الفحص والمراجعة ذاتيا feedback ، لتصحيح الاختلالات و الاهتزازات أثناء الممارسات العملية practical olicies ، و يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة فيما يلي :

1- الصعوبة في إيجاد تعريف واضح للسياسات الأمنية هو أمر مقصود بالنظر الى استنادها على عنصر القوة، و الذي ينتج عن استخدامه في المجتمع الدولي الى بروز ثنائية (الغالب vsالمغلوب)، و من ثم بداية المغلوب في التفكير لتغيير الوضع القائم statu quo ، و تشكل بذور حرب جديدة .

2- عدم وجود نموذج موحد لسياسة أمنية في جميع الدول راجع الى تعدد وخصوصية الفواعل المؤثرة في بنائها، والمحددة لسلوكها والناظمة لنتائجها.

3- ان استخدام القوة العسكرية انتج جدلية فكرية للسياسات الأمنية، بالتحول من ضرورة استخدام القوة بمختلف ابعادها الى تحقيق الأهداف السياسية عبر اجتنابها عن طريق اليتي الردع النووي و الحروب السيبرانية.

الهوامش:

1قسوم سليم ، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر 3 ، 2010، ص3.

2زروقة إسماعيل ، الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بين الثابت و المتغير، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، جامعة حمه لخضر، الوادي ، العدد 12 ، جانفي 2016 ، ص 139.

3 Antony h.cordesman, the gaza war: a strategic analysis, centre fo strategic and international studies, februery 2009, p14

4كيث كرين و أخرون ، التحديات المستقبلية للعالم العربي – تداعيات الاتجاهات الديموغرافية و الاقتصادية - ، راند كوربورايشن ، 2018، ص 99.

5نص استراتيجية الامن القومي الأمريكي ، مجلة الحوار الجديد ، بيروت ، العدد 2 ،نوفمبر 2003، ص 28.

6بومهدي بلقاسم ، الدراسات الاستراتيجية و العلاقات الدولية مقاربة تحليلية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و الإعلامية، العدد الأول: (شتاء 2001-2002)، تصدر عن كلية العلوم السياسية و الإعلام جامعة الجزائر، ص 264.

7 Lidell Hart, Strategy, the inderect Approach, (london, Felruady) 1966, p 334.

8سنطوح حسين ، الاستراتيجية دراسة و فن، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 04، جويلية، 2007، ص 59.

9 Handle michael, masters of war : classical strategic thought , third revised and expanded edition ,1996,p45.

10تقرير وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو ، كراسات استراتيجة ، العدد 18 ، 2019 ، ص 6.

11 Gray collin , modern strategy ,usa bocher edition ,1999, pp 82-86.

12اكرم ديري ، أراء في الحرب ،الاستراتيجية و طريقة القيادة ،بيروت : دار اليقظة العربية ، 1972، ص27.

13 jhon collins , grand strategy, mary land naval institute press, 1993, p15.

14 Olivier KEMPF, Introduction à la Cyberstratégie, Paris, Economica, 2012, P 9.

15 Joseph S.Nye JR , Cyber Power, Harvard Kennedy School, 2010, P 03 .

[16]عادل عبد الصادق، أسلحة الفضاء الالكتروني في ضوء القانون الدولي، سلسلة أوراق، العدد 23، مكتبة الاسكندرية، مصر، 2016، ص 17-18.